الجزء الثاني

القول في المواضع

وينبغي ان نقول اولاً ما هو الموضع ، وثانيًا انها متناهية منحصرة ، وثالثًا في جهات التعاليم[١] التي[٢] يمكن ان تستعمل[٣] فيها ، والجهة التي سلكها ارسطو فيها .

٥ **فنقول** : ان الاسكندر وثاوفرسطس يحدّان الموضع بأنه مبدأ ، وانه[٤] اصل منه تؤخذ المقدمات في قياس قياس من المقاييس التي تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة ، ويعنون بذلك انها احوال وصفات عامة وقوانين يصار منها الى استنباط المقدمات الجزئية في قياس قياس . وهذا هو الذي يراه ابو نصر في الموضع ، ولذلك قال انها[٥] المقدمة التي يحصر جزآها[٦] جميعًا جزئي[٧] المقدمة التي تحتها ، او التي يحصر جزؤها[٨] المحمول محمول
١٠ المقدمة فقط والموضوع فيهما واحدًا[٩] . واما المقدمة التي يحصر[١٠] جزؤها[١١] الموضوع موضوع مقدمة اخرى ، وجزؤهما[١٢] المحمول واحد ، فأن الحاصرة منهما ليست بموضع ولا المحصورة مقدمة جزئية ، ولكن[١٣] المحصورة هي نتيجة مقدمتين : كبراهما هي الحاصرة ، وصغراهما موضوعها[١٤] موضوع المحصورة ، كقولنا : زيد حيوان ، وكل انسان حيوان . وقد يظن ان هذا الحدّ الذي حدّ به هؤلاء[١٥] المواضع قريب من الحدّ الذي حدّها به ارسطو في
١٥ «كتاب الخطابة» ، وذلك انه قال ان المواضع هي اسطقسات القياسات . ويشبه ان يقال ان بينهما فرقًا ، وذلك ان المواضع ان كان اسطقس القياس ، وكان القياس له صورة وهي شكله ومادة وهي مقدماته ، فواجب ان يكون الموضع هو الذي يعطي مقدمات المقاييس واشكالها . وهذا هو الصحيح لان المواضع نجدها تفعل الامرين جميعًا ، او نجد منها ما يفعل احد الامرين ، ومنها ما يفعل الامر الآخر ، وذلك بيّن من
٢٠ المواضع العامة التي اعطاها ارسطو في انالوطيقى الاول[١٦] .